المملكة المغربية
وزارة العدل
مديرية الشؤون المدنية
***

2004

رسالة دورية: 16 س 2

من وزير العدل

إلى السادة: رؤساء المحاكم الابتدائية

تحت إشراف السادة الرؤساء الأولون لمحاكم الاستئناف

رؤساء المحاكم التجارية

تحت إشراف الرؤساء الأولين لمحاكم الاستئناف التجارية

الموضوع : تنظيم التعبئة السنوية الثانية للقضاء على المخلف من ملفات التنفيذ.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، إسوة بالتعبئة الأولى للقضاء على المخلف من ملفات التنفيذ التي حققت نتائج إيجابية ببلوغها الغاية المرجوة منها، وخصوصا المساهمة الفعالة في إعطاء المصداقية اللازمة للأحكام القضائية، والهيبة المفروضة لمؤسسة القضاء، فإنه تقرر جعل هذه التعبئة تقليدا سنويا، ومن تم فإن انطلاق التعبئة الثانية ستكون بحول الله يوم الأربعاء 5 ماي 2004، وإلى غاية يوم الجمعة 27 يونيو 2004، أي على مدى ثمانية أسابيع.

ولإنجاح هذه العملية فإنه تم التخلي عن كل ما يمكن أن يثقل كاهل المحاكم في الجوانب الإدارية للانصراف للتدابير العملية لتنفيذ أكثر ما يمكن من الأحكام على أنه يجب التأكيد على ما يلي:

- إن التنفيذ يجب أن يفهم في إطاره الصحيح كعملية يراد بها تمكين المحكوم له من اقتضاء حقه، وليس تحرير محاضر إخبارية أو غيرها لا تحقق الغاية المرجوة.

- حصر وضعية المخلف بدقة وفق النموذج المرفق صحبته وموافاتنا به مع نهاية شهر أبريل 2004.

- الحرص على تضمين إحصائيات مراكز القضاة المقيمين مدمجة بإحصاء المحاكم الابتدائية.

- موافاة خلـية تتبع تنفيذ الأحكام القضائية أسبوعيا بما تم تنفيذه بواسطة الفاكس أو ساع خاص.

- تلافـيا لتكرار احتساب الإنابات من طرف المحاكم المنيبة والمنابة، فإنه لا يتم تضمين الإنابات الواردة ، بل يتم الاكتفاء بالإنابات الصادرة عن المحكمة فقط مع استثناء الملفات الصادرة في مواجهة شركات التامين (حوادث السير وحوادث الشغل والأمراض المهنية) التي سيتم فيها التعامل مباشرة مع المحاكم المعني بالدار البيضاء والرباط مقر المراكز الاجتماعية لشركات التأمين.

- العمل في حالة تنفيذ أحكام محالة عليكم بإنابة واردة إخبار الجهة المصدرة للإنابة على الفور، حتى يتأتى لها من جهة إخبار المنفذ له ليحوز حقوقه في أقرب وقت، ومن جهة ثانية تضمين الإنابات الصادرة في إحصائياتها الأسبوعية أولا بأول.

وتيسير السبل التواصل مع الخلية المركزية وإعطاء التوضيحات اللازمة، نخبركم أنه تم تخصيص الرقم الهاتفي التالي 037.70.33.46 لاستقبال مكالماتكم علاوة على رقم الفاكس الخاص بمديرية الشؤون المدنية 037.73.05.51، كما سيتم تزويدكم لاحقا بأرقام أخرى للهاتف والفاكس.

ولا نحتاج لنؤكد لكم ما نعول عليه من نتائج إيجابية لهذه التعبئة، التي تستهدف هذه السنة القضاء على جميع المخلف الجاهز للتنفيذ، **والسلام.**

وزير العدل

محمد بوزبع

محكمة الاستئناف التجارية ب

المحكمة التجارية ب

الوضعية الأسبوعية لتنفيذ الأحكام

من ../../....إلى .../.../....

الأحكام المطلوب فيها التنفيذ	المخلف من الأسبوع الماضي	المنفذ خلال الأسبوع	الباقي
الأوامر الاستعجالية			
الأوامر المبنية على طلب			
الأوامر بالأداء			
أحكام الموضوع			
باقي القضايا			
المجموع			

محكمة الاستئناف التجارية ب

المحكمة التجارية ب

وضعية المخلف من ملفات التنفيذ

لغاية متم أبريل 2004

الأحكام المطلوب فيها التنفيذ	المخلف لغاية متم أبريل 2004
الأوامر الاستعجالية	
الأوامر بالأداء	
أحكام الموضوع	
باقي القضايا	
المجموع	

المحكمة الإدارية ب

الوضعية الأسبوعية لتنفيذ الأحكام

من ../../....إلى .../.../....

الأحكام المطلوب فيها التنفيذ*	المخلف من الأسبوع الماضي	المنفذ خلال الأسبوع	الباقي
الأوامر الاستعجالية			
الأوامر المبنية على طلب			
أحكام الالغاء			
القضاء الشامل			
باقي القضايا			
المجموع			

*لا تشمل الوارد على المحكمة

المحكمة الإدارية ب

وضعية المخلف من ملفات التنفيذ

لغاية متم أبريل 2004

الأحكام المطلوب فيها التنفيذ	المخلف لغاية متم أبريل 2004
الأوامر الاستعجالية	
الأوامر المبنية على طلب	
قضاء الإلغاء	
القضاء الشامل	
باقي القضاء	
المجموع	

المملكة المغربية
وزارة العدل
محكمة الاستئناف ب
المحكمة الابتدائية ب

الوضعية الأسبوعية لتنفيذ الأحكام

من إلى

الأحكام المطلوب فيها التنفيذ	المخلف	المنفذ خلال الأسبوع	الباقي
الإستعجالي			
الأوامر المبنية على طلب			
الأوامر بالأداء			
النفقة			
الحضانة			
التطليق			
أحوال شخصية			
نزاعات الشغل			
العقار العادي			
العقار المحفظ			
المسؤولية التقصيرية*			
الاكرية			
الحالة المدنية			
التجاري			
المدني المتنوع			
المجموع			

*لا تشمل الإنابات الواردة المتعلقة بالتنفيذ على شركات التأمين